

البرنامج الانتخابي لحزب الاتحاد الدستوري

المغرب الذي نريد ...

انتخابات 8 شتنبر 2021

الاتحاد الدستوري

البرنامج الانتخابي 8 شتنبر 2021

المحاور

الإطار العام

- ✓ أولا: أولوية إعداد وتأهيل الرأسمال البشري
 - ☑ ثانيا: نحو إقلاع اقتصادي وتنموي شامل
- ☑ ثالثا: تعزيز الدور الإجتماعي والإدماجي للدولة
- ☑ رابعا: جهویة متقدمة بمؤسسات فاعلة وقویة
- ☑ خامسا: مغرب الإستقرار والإشعاع والمواقف

✓ سياقات

☑ تحدیات

☑ مؤهلات

☑ فرص

الإطار العام

يقدم حزب الاتحاد الدستوري برنامجه الانتخابي للمشاركة في الانتخابات التشريعية المبرمجة في 8 شتنبر 2021 ، بروح من التفاؤل والواقعية والمسؤولية لخدمة المصلحة العامة والمصالح العليا للبلاد، والرغبة الصادقة في خدمة المواطنات والمواطنين والتجاوب الناجح مع تطلعاتهم وطموحهم، مساهمة في مواصلة بناء المغرب الذي نريد ...

✓ مغرب الفرص والمبادرات والتجديد

✓ مغرب بدون ریع

✓ مغرب التماسك والحماية الاجتماعية

✓ مغرب الإقلاع الشامل والتنمية المستدامة

✓ مغرب الإشعاع والتبصر والوضوح

سياقات

أولا: السياق الدولي

1 - سرعت أزمة كوفيد-19 وتداعياتها من وثيرة التغيرات والتحولات المرتقبة والتوازنات الدولية الجديدة وانعكاساتها الجيوستراتيجية على مختلف الدول في أفق تشكل نظام دولي جديد .

وفي هذا السياق فإن المغرب بحكم موقعه الاستراتيجي ورصيده التاريخي والحضاري ومجهوده التنموي وتطلعه المشروع الى تحسين موقعه ودوره في محيطه الإقليمي والقاري والدولي ، يسعى الى تحصين مكتسباته والتغلب على تحدياته والاستثمار الجيد في الفرص المتاحة والمؤهلات الذاتية .

2- في نفس السياق نسجل بكل اعتزاز ، النَفَس الجديد للديبلوماسية الوطنية بقيادة متبصرة لجلالة الملك ، دبلوماسية جريئة ومبادرة منفتحة ومتوازنة حماية لمصالحنا الوطنية وتعبيرا عن الملك ، دبلوماسية ، والتزاماتنا ومشروعية ملفاتنا وقضايانا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية .

ثانيا : السياق الوطني

تميزت المسيرة التنموية خلال عقدين من الإنجازات والمكاسب والتراكمات بوجود معيقات وكوابح في وجه هذه المسيرة والحد من آثارها الملموسة على جميع المواطنين وعلى جميع المجالات الترابية والقطاعية ، والتي تتجلى في مظاهر الهشاشة والتفاوت وضعف الثقة في المؤسسات وضبابية الأفق الاجتماعي والاقتصادي .

تداركا وتجاوزا لهذا الوضع دعا جلالة الملك إلى بلورة النموذج التنموي الجديد تجاوبا مع انتظارات وتطلعات المغاربة، ومع التحولات الوطنية والعالمية المستعجلة ..

ومساهمة لحزبنا في التنزيل الأمثل والسريع لهذا النموذج على جميع المستويات واستيعابا لمحتوى هذا النموذج وآليات تنزيله وتحقيق مخرجاته فإننا نأخذ في برنامجنا الانتخابي بعين الاعتبار محتوى ومقاصد وأهداف نموذجنا التنموي الجديد.

وذلك انطلاقا من مضامين وروح دستور 2011 واستحضاراً للأوراش الإصلاحية التي انخرطت فيها بلادنا و التي هَيأت لها إطارها القانوني كورش التغطية الاجتماعية الشاملة، وورش إصلاح الإدارة الترابية، والمركزية واللاتمركز، وإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الجبائي، وتعميق وتوسيع تنزيل الجهوية مع مايتطلبه الواقع الجديد من ضرورة إعادة تقييم وتحيين مختلف الاستراتيجيات القطاعية وملاءمتها مع التوجهات والأولوبات الجديدة.

ثالثا: أزمة كوفيد -19 وتداعياتها

☑ فاجأتنا أزمة كوفيد-19 وتداعيتها مثلما فاجأت جميع بلدان العالم، وكشفت عن ضعف واختلال الأنظمة الاجتماعية، وفرضت على الجميع إعادة ترتيب الأولويات.

☑ واجه المغرب تداعيات هذه الأزمة الصحية بمبادرات وتدابير استباقية ووقائية للحد من آثارها ومحاصرة انتشارها بتعزيز المناعة، والوقاية الجماعية، والدعم الاجتماعي، والاستفادة من الأزمة لتدارك الاختلال والنواقص في منظوماتنا الصحية والاجتماعية والتعليمية والتكنولوجية.

رابعا: تحديات وفرص

1 – تحدي المناخ وانبعاث الفاز ات والتقلبات الجوية

يحضر البعد البيئي والمناخي وأثره على التنمية المستدامة واستدامة الثروات في مختلف السياسيات العمومية والقطاعية والمحلية ولدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والبيئيين كمحدد أساسي ووازن للتحكم في نتائج المخططات والبرامج التنموية.

2- تحدي الأمن المائي والأمن الغذائي

هذا التحدي له ارتباط وثيق بتحدي المناخ وانتظام التساقطات المطرية وتوزيعها وحجمها. ان السلوك الإنساني ونشاطه الصناعي والإنتاجي والمدني يستنزف الثروة المائية وحقوق الأجيال القادمة ويفاقم مخاطر ندرة المياه والأمن المائي والغذائي لدا علينا جميعا استحضار واستدراك هذه المخاطر المهددة لأمن حياة الإنسان والأحياء الأخرى النباتية والحيوانية إن عاجلا أو أجلا.

3- تحدي المخاطر الصحية والوبائية

نبهتنا جائحة كوفيد-19 الى مخاطر جديدة محدقة بحياة الإنسان وبصورة جماعية ناتجة عن تفشي الأوبئة السريعة الانتشار ، لا قبل للأنظمة الصحية الحالية بالسيطرة عليها ، مقابل محدودية الأنظمة المناعية الذاتية وتدنيها .

4 – التحديات الديمغرافية

يواجه المغرب تحولا ديمغرافيا مقلقا يتمثل في تراجع الشريحة العمرية دون 15 سنة ، مقابل ارتفاع الشريحة العمرية التي تفوق 60 سنة وارتفاع أمد حياتها مع تزايد الساكنة الحضرية وتراجع الساكنة القروية ومع التركيز للساكنة في خمس جهات بنسبة 70 % مقابل 30 % في سبع جهات اخرى مع وجود دينامية قوية للهجرة المستمرة نحو المدن ونحو خارج المغرب .

ان النمو لا يتحقق إلا بوجود الزيادة الديمغرافية والتوزيع المجالي المتوازن للساكنة ، وهو معطى له أهميته في النموذج التنموي الجديد .

5- الانتقال الرقمي والذكاء الاصطناعي

يعرف العالم مسلسلا من التطورات التكنولوجية المتلاحقة، وانتشارا واسعا لاستخدام الرقمنة في التدبير والمعاملات، وظاهرة الذكاء الاصطناعي، وموجة الإنسان الآلي في إنجاز المعاملات المالية والإدارية والخدمية.

نحن مطالبون بالانخراط والمساهمة في التحول السريع في حقول الابتكار والإبداع والاستفادة من نتائج هذه التحولات في شتى المجالات التعليمية والصناعية والثقافية والرياضية وغيرها ..

6-الخيار الديمقراطي الوطني

والثابت في برنامجنا الحزبي والإنتخابي هو الحرص على حضور الخيار الديمقراطي وتعميق هذا المسار المسار بتوسيع المشاركة التمثيلية وإدماج الطاقات الشابة والمرأة المغربية في هذا المسار وتعزيزه بالديمقراطية التشاركية على جميع المستويات من المحلي الى الوطني : سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ورياضيا وبيئيا ...

محاور البرنامج الانتخابي

: IJgĺ

أولوية إعداد وتكوين الرأسمال البشري

مغرب الفرص والمبادرات والتجديد

1- بالإنسان ومن أجل الإنسان...

- بالإنسان ومن أجل الإنسان سننجح في بناء نموذج تنموي جديد ، ومؤسسات ديمقراطية فاعلة وناجعة وانطلاقاً من الوضع الديمغرافي الحالي من حيث التعداد ، والبنية ونسبة النمو والتوزيع المجالي والحركية ومستوى التأهيل والتربية والتكوين والتعليم .

- حيث يعيش المغرب في ظل تحول ديمغرافي مقلق بتراجع الشريحة العمرية دون 15 سنة (26.6%) سنة 2018 مقابل ارتفاع مطرد في الشريحة العمرية فوق الستين (10.5 % سنة 2018) مع تزايد الساكنة الحضرية على حساب الساكنة القروية، وتركيز 70% من الساكنة في خمس جهات و 30% في 7 جهات أخرى ، ووجود دينامية قوية للهجرة إما نحو المدن الرئيسية أو إلى خارج الوطن للأطر والكفاءات واليد العاملة والمؤهلة والنشطاء.

والثابت أن نسبة النمو تتحقق بالزيادة الديمغرافية وإعداد الإنسان وتكوينه وتأهيله وذلك ب:

- القضاء على الأمية والامية الرقمية لدى الجنسين وتعميم التعليم الإلزامي.
- الاستثمار في الأطفال والناشئة بالتكوين الملائم للمتطلبات الصناعية والمهنية والانتاجية والخدمات المطلوبة للمراحل والسنوات المقبلة.
 - و تعميم تعليم ذي جودة ومردودية اندماجية والقدرة على التكيف والتأقلم .
 - الاستثمار الجيد في "الميزة الديمغرافية " الحالية قبل انتقالها إلى مرحلة الشيخوخة .

2-إعداد رأسمال بشري بقيم ومؤهلات لتحمل المسؤولية

والتعاون والتطوع: اعتقاداً وسلوكاً ومعاملة.

✓ الحرص على الجمع بين التكوين المعرفي
 ✓ والموروث الثقافي والهوياتي المغربي دعماً واكتساب المهارات وتنمية الشخصية وترسيخ
 القيم وروح الانتماء عبر المنظومات الناعمة للثقة في الذات وفي الانتماء الى الوطن العريق والداعمة لبناء الشخصية المغربية المواطنة وترصيداً للمكاسب والتنوع والتعدد الحضاري والمعتزة بانتمائها وإيمانها بقيم التضامن والبشري والطبيعي الدي تتميز به بلادنا .

- ✓ إبراز هذه المقومات وتروجيها عبر المؤسسة التربوية والتعليمية والتكوينية والمنتجة والفنية والفنية والفنية والفنية والإبداعية والتظاهرات الرياضية، وإبراز
 ✓ سوق شغل نشيط وناجح ومستوعب النماذج الناجحة من المغاربة سواء داخل
- ✓ سوق شغل نشيط وناجح ومستوعب
 للكفاءات والتكوينات ، في ظل مناخ تسوده
 الثقة في المؤسسات والسياسات العمومية.

✓ الاسرة القوية والمتماسكة .

مجالات التميز والابتكار والأداء.

الوطن أو خارجه شبابا ونساء ورجالا في شتى

3- نحو دولة الدعم والرفاه الاجتماعي

نسجل في حزبنا الاتحاد الدستوري ، انخراط بلدنا وعزمها في تقويم وإصلاح سلة من المنظومات الاجتماعية والمؤسساتية بدءاً بتعميم الحماية الاجتماعية والصحية وتنزيل منظومة التربية والتعليم والتكوين ومدن الابتكار والكفاءات ومنظومة الصحة في انتظار استكمال اصلاح واعادة انتشار هياكل الدولة, كلها أوراش إصلاحية تتطلب التسريع والحكامة التدبيرية والمتابعة والتقييم والحوار الاجتماعي المنتظم وتقويم العوائق والاختلالات والملائمة المستمرة مع التحولات الحالية والمستقبلية المتصلة بمجالات التكوبن والشغل والتكنولوجيات الجديدة والرقمنة.

4- منهجية المشاركة والانفتاح والتحفيز

☑ يؤمن الاتحاد الدستوري بأهمية انفتاح مؤسسات وهيئات الدولة التقريرية والتدبيرية سواء كانت مركزية أو ترابية على المنظمات والجمعيات والتنظيمات المهنية والانتاجية والتعاونية والشبابية والنسائية وإشراكها والتشاور معها في إعداد السياسات والمشاريع والقرارات وإدماجها في مسلسل إعداد وتفعيل وتقييم هذه السياسات العمومية والقرارات المؤثرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان.

✓ تساهم قطاعات الثقافة والفن والرياضة البدنية والتعليم والهيئات والمصالح التابعة لها في تنظيم فئات المجتمع النشيطة وتأطير نشاطها وتحفيزها على الإنتاج والإبداع والتقدم والرقي في السلم الاجتماعي والمهني وتحسين الأوضاع الذاتية والاجتماعية.

☑ تمكين الفئات الاجتماعية النشيطة والمستهدفة بسبب صعوبة نوعية أو صحية أو اجتماعية من الولوج الى الخدمات العمومية والاستفادة من مرافق الدولة والتجهيزات العمومية والفضاءات المعدة للعيش المشترك.

ثانیا:

نحو اقلاع اقتصادي وتنموي شامل

مغرب بدون ريع

مغرب النمو و الاستقرار الاقتصادي

استقرار الإطار الماكرو اقتصادي شرط أساس في وضع أي اقتصاد على سكة التنمية. فالفاعل الاقتصادي في حاجة إلى بيئة مستقرة تمكنه من اتخاد القرارات الاقتصادية في إطار أفق واضح، ولتوفير هذا المناخ نقترح ما يلي:

- اعتماد سياسة اقتصادية واضحة المعالم و التوجه، بآلية للقيادة و التنفيذ واضحة المهام و المسؤوليات .
- ✓ تعتمد هاته السياسة على تشجيع المبادرة الحرة و دعم الاستهلاك الداخلى .
- ✓ المحافظة على استقرار النظام المالي و النقدي الذي يميز المغرب.
- ✓ فتح القطاع البنكي لفاعلين جدد وادواتتمويلية جديدة وتنافسية إيجابية .

- ✓ تنويع وعصرنة مصادر تمويل ✓ بلورة سياسة نشيطة للتشغيل تأخد بعين الاقتصاد، انطلاقا من إعادة الحيوية إلى الاعتبار التحولات العميقة و السريعة للمهن والكفاءات. وتجعل من الولوج الى التكوين المستمر و اكتساب المهارات حقا مكتسبا.
- إرساء اقتصاد اجتماعي مساهم في التنمية
 انطلاقا من تأهيل التعاونيات والجمعيات
 خلال تدابير تحفيزية وتبسيط المساطر الإدارية
 الفاعلة وكذا تشجيع المقاولة و المالية.
 الاجتماعية. وجعل هذا النسيج قطاعا
 اعتماد مقاربة جزرية في مواجهة التهرب

مشغلا.

الضربي والغش خصوصا داخل القطاع المهيكل.

2. مغرب بدولة أفضل

أثبتت الجائحة أن المسألة الاجتماعية هي من أولويات الدولة . و هذا يمر أساسا عبر عقلنة و تجويد المالية العمومية وذلك من خلال:

☑ توجيه المجهود العمومي نحو ☑ وتنويع مصادر تمويل الأوراش الاجتماعية القطاعات الاجتماعية، و في مقدمتها تعميم والبنيات التحتية، وذلك من خلال نماذج تمويل الحماية الاجتماعية. جديدة ومبتكرة، الشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الاوعية العقارية ورسملتها.

✓ إنجاح تنزيل ورش إعادة هيكلة ✓ اعتماد قانون مالية الحماية المحفظة العمومية، انطلاقا من إعادة الاجتماعية وذلك بتعديل القانون توجيه مساهمات الدولة نحو الأوراش التنظيمي للمالية. المرتبطة بالرأسمال البشري.

☑ تنزيل الإصلاح الجبائي في إطار أمن جبائي و مواكبة للملزمين.

3. مغرب الطفرة الصناعية

من أهم محركات النمو و خلق مناصب الشغل، صناعة متنوعة المنتجات و نهج سياسة تصنيعية أساسها:

- ✓ البحث العلمي الاساسي و التطبيقي في إطار تكامل بين الجامعة و المقاولة و تشجيع الابتكار
 - 🗹 منظومة انتاجية متنوعة و تنافسية، تتماشى و خصوصيات كل مجال ترابي
- ☑ تقوية جاذبية المغرب و جعله قطبا صناعيا و لوجستيكيا وماليا يستفيد من موقعه الجغرافي
 وتنوع الجغرافي .
 - ✓ بلورة منظومة تحفيزية للاستثمار، على اساس اولوية القطاعات الانتاجية و خلق مناصب الشغل.

- ☑ الارتقاء بالمنتوج الوطني و التسويق لعلامة "صنع في المغرب" من خلال تشجيع الاستهلاك الداخلي و الأولوية الوطنية.
- ☑ تشجيع الوحدات الصناعية على استهلاك الطاقات المتجددة ذات الانبعاثات الضعيفة
- ☑ ايلاء الصناعات الغذائية مكانة خاصة كقطاع استراتيجي يساهم في الامن الغذائي. كما يساهم في تثمين المنتوج الفلاحي.
 - 🗹 عصرنة و تأهيل وحدات الصناعة التقليدية و آليات تسويق منتجاتها.

4. مغرب بدون ریع

من أهم معيقات تحقيق المغرب لطموح القفزة الاقتصادية، استمرار "جيوب الريع" و التي تحد من المبادرة الحرة و من إرساء اقتصاد منتج للقيمة المضافة. بالتالي وجب اعتماد سياسة جريئة للقطع مع هذه الممارسات و ذلك من خلال:

- ✓ تفعيل أدوار مؤسسات المنافسة، النزاهة و الوقاية من الرشوة، و استكمال المنظومة الجنائية الخاصة بالمنافسة غير المشروعة.
 - ✓ الحد من الممارسات المخلة بنزاهة و شفافية تدبير الطلبيات العمومية.
 - ✓ ضبط منظومة الدعم و التحفيزات العمومية.
- ✓ إخضاع منظومة إصدار المأذونيات و رخص استغلال الثروات الطبيعية لآليات الشفافية و التتبع.

مفرب الأمن الفذائى

كانت و لا تزال الفلاحة من أهم محركات النمو. و الرهان اليوم هو استدامة الانتاج و تثمينه. و هذا يهم الفلاحة و البحري و القطاع الأولي عموما. و ذلك من خلال اتخاد الاجراءات التالية:

- ☑ توجيه الإنتاج نحو أولويات الطلب الداخلي و التوجه نحو فلاحات جهوية متخصصة
 - ✓ مواصلة و تعميم عصرنة هذا القطاع و اعتماد زراعات و تقنيات جديدة
- \overline{V} تثمين الإنتاج من خلال ادماج و تكامل سلاسل القيمة. مع الحرص على تمكين الفلاح المنتج من الاستفادة من هذا التثمين.
- √خلق مناطق صناعية تحويلية قريبة من الاستغلالات الفلاحية، و تشجيع المقاولات الصغيرة و المتوسطة على الاستثمار في هذا المجال.
 - ✓ مواكبة الفلاحين الصغار في تسويق منتجاتهم، مع تقليص و ضبط الوساطة.

ثالثا:

تعزيز الدور الاجتماعي والإدماجي للدولة

مغرب التماسك والحماية الاجتماعية

1- أولويات اجتماعية :

🗹 بعد استغراق مجهود وطنی کبیر في مواصلة بناء المؤسسات والبنيات المهيكلـــة والتجهــيزات والــبرامج والمخطط__ات التنموي_ة ، إلا أن التقارير والدراسات ومؤشرات التنمية البشرية وواقع انتظارات المواطنين تعبر عن انتشار الهشاشة العميقة المرتبطة بالعنصر البشري والتفاوت الاجتماعي والمجالي الصارخ، وصعوبة الولوج الى الخدمات العمومية وارتفاع تكلفتها.

من أولويات المرحلة تحقيق تحــول عميـق لبلـوغ المسـتوى المطلوب من تعزيز التماسك والإدماج الاجتماعي والترابي، وتكافؤ الفرص وبذل مجهودات إضافية لإعداد الانسان المغربي لتحمل المســؤولية وتملــك مســتقبله بكــل استقلالية وثقة وتكافؤ للفرص.

ثلاث حاضنات اجتماعية أساسية ومترابطة لتحقيق هذه الأهداف:

- مؤسسة الأسرة
- ☑ مؤسسة التربية والتعليم والتكوين
 - ☑ مؤسسة الشغل

☑ تثمين ودعم الفضاء الأسري المغربي المتعدد الأجيال والمكونات والحاضن للصغار والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والمحتاجين والأيتام والعاطلين ، وذلك بجعل هذا الفضاء الأسري في قلب ومحور السياسات الاجتماعية والقطاعية والمالية والجبائية ، مع تثمين أدوار مكونات هذا البناء المجتمعي ورمزيته بدعمه والعمل على استدامته واستدامة الأدوار المختلفة التي يؤديها ، كلبنة أساسية لبناء مجتمع قوي ومتماسك البنيان ومستدام ومقاوم لمختلف الهزات والأزمات المتلاحقة.

✓ تعزيز المنظومة الصحية بسياسة وقائية لبناء رأسمال صحي مناعي ووقائي وطني ضد الأمراض والأوبئة وذلك عبر التربية الصحية والتكوين الرياضي والوعي الاستهلاكي السليم والسلوك الاجتماعي المدنى النظيف.

☑ عدالة صحية وولوج ميسر ومنصف للخدمة الصحية محليا واقليميا وجهويا عبر التوزيع العادل للبنيات والتجهيزات والمعدات الطبية ، والموارد البشرية وعقلنة تدبيرها وانتشارها على جميع جهات وأقاليم المملكة .

رابعا:

جهوية متقدمة بمؤسسات فاعلة و قوية

مغرب الإقلاع الشامل والتنمية المستدامة

1- تكريس جهوية متقدمة:

يتطلب الأمر العمل على واجهتين أساسيتين:

حكوميا :

- ✓ إحداث قيادة استراتيجية مهمتها التتبع والتقييم وإنجاز تقارير واقتراح توصيات.
- ✓ خلق بنيات و قنوات للالتقائية بين الوزارات المعنية وبين جميع المتدخلين على المستوى الجهوي.
- ✓ تمتيع الادارات الجهوية بسلطات تقريرية، و موارد بشرية ومالية في إطار تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري.

- ✓ السعي إلى نقل الاختصاصات إلى الجهات بوسائلها.
- 🗹 العمل على تنزيل قانون الوظيفة العمومية الترابية.
- ✓ تبني مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والعمل على التقييم بالنتائج والمواكبة.
- ✓ اعتبار التصاميم الجهوية لإعداد التراب و برامج التنمية الجهوية بمثابة فضاءات لانسجام السياسات القطاعية.
- ☑ تعميق حضور المقاربة الجهوية أثناء إعداد وبرمجة القوانين المالية وكذا برامج الدولة المشتركة بين القطاعات.

جهويا:

- إحداث بنيات إدارية ميسرة وذات مساطر مرنة ومنظمة ، ومدمجة للتكنولوجيا الحديثة. وضع منصات للتواصل وتسهيل الولوج إلى المعلومة .
- ✓ توطين المشاريع والبرامج التنموية والمواردالجبائية ترابيا: جهويا واقليميا ومحليا.
- ☑ تبني سياسة مبتكرة للتوظيف والتكوين المستمر بناء على دليل مرجعي للوظائف والكفاءات، والتدبير التوقعي للموارد البشرية. والحرص على حسن اختيار الكفاءات العاملة بالوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع.
- √ بث ثقافة المساواة بين الجنسين والنهوض بها جهويا وتبني مقاربة النوع في كل الاستراتيجيات ، وتشجيع الساهرات والساهرين على تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة.

2- تثمين واستدامة الموارد الجهوية

- ☑ الحفاظ على تنوع الموارد الطبيعية بالجهة، والعمل على وضع آليات لحمايتها.
- ✓ العمل على وضع مخططات مناخية جهوية تتعلق بالتغيرات المناخية والوقاية من المخاطر والحد من تبعات الكوارث الطبيعية.
- √ استحضار والتفعيل الجهوي للمنظومة القانونية الخاصة بالبيئة والساحل ، وكذلك المتعلق منها بالقانون الإطار 99- 12 المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة.
 - ∑ تبني النجاعة والاستدامة في التعاطي مع مخزون الطاقات المتجددة التي تتوفر عليها الجهة.
 - نقترح في الاتحاد الدستوري وضع نماذج تنموية جهوية انطلاقا من النموذج التنموي الجديد .

خامسا:

مغرب الاستقرار والإشعاع والمواقف الحازمة

مغرب الاشعاع والتبصر والوضوح

1- المفرب كفاعل اقتصادي دولي

- ☑ تعزيز تموقع المغرب في سلاسل القيمة الدولية . تنويع الدبلوماسية الاقتصادية
 والثقافية والموازية لتعزيز حضور المغرب على الساحة الدولية .
 - oxdot مراجعة و تنويع الاتفاقيات و الشراكات التجارية بما يخدم اقتصاد و مصالح المغرب .
- ✓ الانفتاح على دول ووجهات جديدة بما يخدم المصالح العليا للمملكة (أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية نموذجا).

مغرب منفتح على محيطه الإقليمي والدولي

✓ الدبلوماسية الثقافية و الرياضة، و السياحة كأدوات لتعزيز تموقع المغرب و تحسين صورته و الترويج لمنتوجه خارج المغرب .

☑ الرفع من تبادل الوفود والزيارات والمشاركات الفنية والعلمية والرياضية والثقافية وغيرها

☑ تعزيز دور الديبلوماسية الموازية في الترافع عن الملفات و القضايا الوطنية، في تنسيق مع

الدبلوماسية الرسمية.

2- مغرب مغاربة العالم

و دعم مغاربة العالم بما يعزز ارتباطهم بوطنهم الام انطلاقا من تأهيل و توسيع \mathbf{V} شبكة القنصليات والعناية والاهتمام الخاص بتطور أوضاع الجالية .

✓ استثمار و دعم الكفاءات المغربية بالخارج .

☑ خلق قنوات لاستقبال والاستفادة من الكفاءات المغربية المتنوعة المنتشرة في العالم .

3- السياحة والاستثمار

إن الموقع الجيواستراتيجي والمعطى الطبيعي والمناخي إلى جانب الاستقرار والأمن السائد واليقظة الأمنية كلها عوامل توجي بالثقة والجاذبية لكل من السياحة الوافدة على بلدنا كوجهة مفضلة ، كما تحفز المستثمرين الأجانب للقدوم بحثا عن فرص استثمارية وتنموية بفضل المؤهلات السابقة ووجود بنيات تحتية ومنشئات حديثة بمعايير دولية .

إن هذا المعطى يضاعف من حجم إشعاع المغرب دوليا ويرفع من إسهامه في الأسواق المالية الدولية وفي بورصة القيم السياحية والاستثمارية.

نلح في حزبنا على مضاعفة استقطاب وتشجيع الجالية المغربية بالخارج وتحفيزها على القدوم للحدها كمورد سياحي متاح ومستدام وتعزيزا لوشائج العلاقات العائلية والثقافية والاجتماعية الطبيعية.

يسعدنا في حزب الاتحاد الدستوري أن نقدم برنامجنا الانتخابي الخاص بثامن (8) شتنبر 2021، معبرين عن منظورنا الحزبي الراهن واقتناعنا الفكري وقرائتنا المتبصرة لواقع بلدنا ، مستحضرين تطلعات شعبنا ومجتمعنا ونبض ساحتنا الوطنية ، هذه هي تصوراتنا واقتراحاتنا وقناعاتنا الخاصة كحزب وطني اجتماعي يؤمن بالتعددية والتنوع والحرية الفكرية والاقتصادية والثقافية والواقعية .

إننا حريصون في كل برامجنا على توخي الصدقية وقابلية التفعيل والتنفيذ على أرض الواقع لما نقدمه ونقترحه شراكةً وتقاسماً مع القوى السياسية الأخرى وتحقيقا للأهداف المشتركة التي تعود بالنفع والخير على مجتمعنا وبلدنا وتعزيزاً لمناخ العيش المشترك والتعايش والاستقرار والتنمية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله .